الهيئة المستقلة
لحقوق الإنسان
ديوان المظالم

ورقة حقائق

حول انتهاكات الاحتلال الماسة بحقوق المقدسيين

خلال الفترة من تشرين الأول/أكتوبر 2023 وحتى منتصف العام 2025

2025

الهيئة المستقلة
لحقوق الإنسان
ديوان المظالم

ورقة حقائق

حول انتهاكات الاحتلال الماسة بحقوق المقدسيين

خلال الفتره من تشرين الأول/أكتوبر 2023 وحتى منتصف العام 2025

2025

مدخل

احتلت سلطات الاحتلال الإسرائيلي، باعتبارها القوة القائمة بالاحتلال، مدينة القدس الشرقية في العام 1967، وفرضت منذ ذلك الوقت سياسات ممنهجة تهدف إلى تغيير طابع المدينة القانوني والديمغرافي والثقافي، وصعدت إجراءاتها وانتهاكاتها التعسفية بحق الفلسطينيين ومختلف حقوقهم الاقتصادية والاجتماعية والثقافية فيها، وذلك في انتهاك جسيم لأحكام القانون الدولي، ولقرارات مجلس الأمن، بما في ذلك القرارين 2334 (2016) و478 (1980)، اللذين يدينان أي تغييرات أحادية الجانب تهدف إلى تغيير الطابع الجغرافي والديمغرافي للقدس كأرض محتلة. اذ يؤكد القرار 2334 على ان " إنشاء إسرائيل للمستوطنات في الأرض الفلسطينية المحتلة منذ عام 1967، بما فيها القدس الشرقية، ليس له شرعية قانونية ويشكل انتهاكًا صارخًا بموجب القانون الدولي".اضافة الى انتهاك احكام القانون الإنساني الدولي خاصة اتفاقية جنيف الرابعة بشأن حماية المدنيين وقت الحرب للعام 1949.

يأتي ذلك في اطار منظومة إحلالية استعمارية تمييزية تنتهك التزامات دولة الاحتلال كقوة احتلال بموجب احكام القانون الدولي الإنساني، ولا سيما اتفاقية جنيف الرابعة بشأن حماية المدنيين وقت الحرب للعام 1949، والتي تحظر النقل القسري للسكان، والعقاب الجماعي، والتغيير القسري لطبيعة الأراضي المحتلة.1 وتمثل انتهاكات الاحتلال خرقًا جسيماً للحقوق المكفولة بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان، بما يشمل العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.2

تبنت إسرائيل منذ احتلالها للقدس الشرقية عام 1967 سياسات تهدف إلى تغيير الوضع القانوني والديمغرافي للمدينة وتبنت سياسات تقوم على الهندسة العرقية، وهي جريمة ضد الإنسانية. تم ضم القدس الشرقية بشكل أحادي الجانب في العام 1980، واعتبارها جزءاً من عاصمة دولة الاحتلال، في خطوة رفضها المجتمع الدولي وأكد بطلانها. ومنذ ذلك الوقت، واصلت سلطات الاحتلال بناء المستوطنات وتصعيد التوسع الاستيطاني، وفرض القيود على الإقامة والبناء في المدينة. وشهدت المدينة محطات تصعيد بارزة، مثل احداث الانتفاضتين الأولى والثانية، وأحداث البوابات الإلكترونية في العام 2017، واقتحام حي الشيخ جراح في العام 2021، وصولاً إلى احداث 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023، الذي يمثل نقطة تحول في تصاعد سياسات الاحتلال الممنهجة بحق المدينة والمقدسيين.

توثق ورقة الحقائق هذه سياسات الاحتلال في القدس الشرقية خلال الفترة الممتدة من 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023 وحتى منتصف العام 2025، مع تسليط الضوء على أثر هذه السياسات على السكان الفلسطينيين.

---

1 المواد 49 و 147 من اتفاقية جنيف الرابعة بشأن حماية المدنيين وقت الحر ب للعام 1949.

2 المواد 9 و 12 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية؛ و المواد 11 و 13 و 15 من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

أولاً: الإطار القانوني الدولي الخاص بوضع القدس المحتلة

تعد القدس الشرقية المحتلة، بموجب القانون الدولي، جزءا لا يتجزأ من الارض الفلسطينية المحتلة. وقد أكدت قرارات الأمم المتحدة، ومنها القرار 242 (1967) والقرار 478 (1980)، أن أية إجراءات تقوم بها إسرائيل لتغيير طابع المدينة تعد باطلة ولاغية. وينطبق على وضع سكانها احكام القانون الدولي الانساني، وتنص اتفاقيات جنيف الرابعة بشأن حماية المدنيين وقت الحرب للعام 1949وتمنع نقل سكان دولة الاحتلال إلى الأراضي المحتلة. وتُعد الممارسات الإسرائيلية في القدس خرقًا للمواد (49) و (53) و (147) من الاتفاقية، وجريمة حرب بموجب نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية.

- **التحديثات القانونية الدولية بعد منتصف العام 2023**

شهدت الفترة الممتدة من منتصف عام 2023 وحتى منتصف 2025 تطورات قانونية دولية هامة بشأن القدس الشرقية والأراضي الفلسطينية المحتلة، تؤكد على الوضع غير القانوني للوجود الإسرائيلي في القدس الشرقية، وتطالب بإنهاء الاحتلال والإجراءات التمييزية. وكان من أبرز تلك التطورات:

1. الرأي الاستشاري لمحكمة العدل الدولية (يوليو 2024): اصدرت محكمة العدل الدولية بتاريخ 19 يوليو 2024، رأيًا استشاريًا طالبت فيه إسرائيل بإنهاء وجودها غير القانوني في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك القدس الشرقية. وأكدت المحكمة أن استمرار الاستيطان الإسرائيلي، وتغيير الوضع الديمغرافي للقدس، وفرض قوانين تمييزية، يشكل انتهاكا صارخا للقانون الدولي. كما دعت الدول الأعضاء في الأمم المتحدة والمنظمات الدولية إلى عدم الاعتراف بالوضع القائم في القدس والضغط على إسرائيل للامتثال للقرارات الدولية ذات العلاقة.
2. قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة (أيلول/سبتمبر 2024): اعتمدت الجمعية العامة بتاريخ 18 سبتمبر 2024 قرارا تاريخيا يدعو إسرائيل إلى إنهاء وجودها غير القانوني في الأرض الفلسطينية المحتلة خلال عام. كما قررت عقد مؤتمر دولي في حزيران/يونيو 2025 في نيويورك، برعاية فرنسا والسعودية، بهدف تنفيذ حل الدولتين وتسوية ما سموه بالنزاع الفلسطيني-الإسرائيلي.
3. قرار مجلس حقوق الإنسان: اعتمد مجلس حقوق الإنسان في 4 نيسان/أبريل 2025 القرار رقم 28/58، الذي يؤكد أن المستوطنات الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك القدس الشرقية، تشكل انتهاكًا للقانون الدولي. كما دعا القرار إلى محاسبة المسؤولين عن هذه الانتهاكات، وأكد على ضرورة احترام حقوق الفلسطينيين في تقرير مصيرهم.
4. مؤتمر داكار حول القدس (شباط/فبراير 2025): نظمت الأمم المتحدة ومنظمة التعاون الإسلامي مؤتمرا في السنغال تحت عنوان "قضية القدس"، وناقش التهجير القسري والتمييز والعنف في المدينة. وأكد المؤتمر أن القدس الشرقية جزء لا يتجزأ من الأراضي الفلسطينية المحتلة، وأن أي محاولة لتغيير وضعها القانوني أو الديمغرافي تُعد غير قانونية.
5. التحقيقات القانونية في محكمة العدل الدولية (نيسان/أبريل 2025): بدأت المحكمة تحقيقا في قرار دولة الاحتلال بوقف التعاون مع وكالة الأونروا، ما أثار تساؤلات حول انتهاك إسرائيل لميثاق الأمم

المتحدة والحصانات الممنوحة للوكالات الأممية، وذلك بعد تصويت أغلبية أعضاء الجمعية العامة ضد هذا الإجراء.

ثانيا: سياسات الاحتلال لفرض أمرو اقع جديد في القدس المحتلة

تتبع سلطات الاحتلال الإسرائيلي منذ احتلالها للقدس الشرقية في العام 1967، سياسات استراتيجية متعددة الأبعاد تهدف إلى فرض الامر الواقع على الأرض وفرض السيادة الإسرائيلية على كامل المدينة وطمس طابعها الفلسطيني. توسعت سلطات الاحتلال لتنفيذ ذلك من خلال منظومة متكاملة تشمل:

- الهندسة الديموغرافية/ العرقية: سعت دولة الاحتلال الى الحفاظ على "أغلبية يهودية" في القدس، وذلك عبر اتباع سياسات تخطيطية لتقليص الوجود الفلسطيني فيها من خلال تقييد البناء، سحب الهويات، ورفض لم شمل العائلات، وتقليص عدد تصاريح الإقامة، مقابل تشجيع وتكثيف الاستيطان. وبحسب بيانات الأمم المتحدة، فقد تم سحب هوية الإقامة من أكثر من 14,000 فلسطيني في القدس الشرقية منذ العام 1967، مع منع لم شمل آلاف العائلات الفلسطينية.[3]

- الضم القانوني والإداري: فرضت دولة الاحتلال القوانين الاسرائيلية على القدس الشرقية، واعتبارها "جزءًا لا يتجزأ" من عاصمتها، والقيام بدمج بلديتها ضمن النظام الاداري الإسرائيلي في تحدٍ للشرعية الدولية، وعملت البلدية الإسرائيلية فيها كأداة لتكريس ضم المدينة وفرض الضرائب التمييزية على سكانها الفلسطينيين. ووضع سياسات تقيد وجود الفلسطينيين في المدينة.
- تفتيت الأحياء الفلسطينية: تم تفتيت وتقطيع اوصال الاحياء الفلسطينية في القدس، وتحويلها إلى جيوب معزولة يسهل التحكم فيها ويخضع سكانها للتضييق من خلال تكثيف إقامة المستوطنات وبناء جدار الضم والتوسع والحواجز العسكرية ومنظومة الطرق، كما وتم فصل القدس الشرقية عن محيطها الفلسطيني في الضفة الغربية. بلغ طول جدار الفصل والتوسع الاستيطاني في القدس الشرقية حتى العام 2025 حوالي 80 كم، مع بناء أكثر من 17 مستوطنة و75 بؤرة استيطانية. في الوقت الذي تم فيه ربط المستوطنات بشبكة مواصلات وخدمات خاصة بها، وصلت إلى 101 كم تربط بين المستوطنات، وتفصل بين الأحياء الفلسطينية[4].
- القمع والإخضاع الأمني: اعتبرت دولة الاحتلال ان كل نشاط اجتماعي أو سياسي أو ثقافي فلسطيني يعد تهديدا لسيادتها، وتواجهه بالقمع والمنع والاعتقال.[5]
- تهويد المدينة: استهدفت دولة الاحتلال الفضاء العام والمعالم التاريخية في المدينة بهدف تهويدها ونزع الطابع العربي والإسلامي عنها، وذلك عبر تغيير الأسماء واللافتات، وإعادة كتابة الرواية التاريخية للمدينة وفرض الرواية الإسرائيلية الرسمية، إضافة إلى التمييز في تمويل المؤسسات الثقافية الفلسطينية.
- تقييد عمل المؤسسات الفلسطينية في القدس: كانت القدس منذ وقوع الاحتلال الإسرائيلي عاصمة للنشاط السياسي والثقافي والإجتماعي والصحي للشعب الفلسطيني، وقد كثفت سلطات الاحتلال الإسرائيلي هجمتها على البنية المؤسسية، ابتداء من إغلاق بيت الشرق، مرورا بمنع أي مؤسسة تتبع السلطة الوطنية

---

3 "الوضع في القدس الشرقية"، تقرير مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الانسانية، (أوتشا)، 2024.

4 ورقة حقائق قطع التواصل بالتواصل: الطرق الإسرائيلية التي تربط المستوطنات ،مركز القدس للمساعدة القانونية https://www.jlac.ps/public/files/file/fact%20sheets

5 تقرير منظمة Human Rights Watch، 2025.

الفلسطينية من ممارسة دورها، وشمل ذلك إغلاق 42 مؤسسة أهلية وشبه رسمية فلسطينية في القدس،[6] وانتهاء بإغلاق مقرات الاونروا، وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين وحتى منع اجراء انتخابات نقابة الأطباء الفلسطينيين فرع القدس في أيلول 2025.

تصاعد السياسات الإسرائيلية التعسفية بعد تشرين الأول/أكتوبر 2023

- السياسات الاستيطانية والتهجير القسري: تعد القدس الشرقية واحدة من أكثر المناطق تضررًا من اعمال الاستيطان الإسرائيلي وتصاعد التوسع الاستيطاني الدائم، حيث يبلغ عدد المستوطنات فيها أكثر من 17 مستوطنة رئيسية، إضافة إلى 75 بؤرة استيطانية.[7] وبدعم من الحكومة الإسرائيلية شهدت أحياء الشيخ جراح وبطن الهوى والبستان تصعيدًا في محاولات الإخلاء لصالح جمعيات استيطانية، مما أدى إلى حركة احتجاجات واسعة.[8]

تزايدت وتيرة الاستيطان بعد أكتوبر 2023، حيث قامت بلدية الاحتلال بالإعلان عن خطط لبناء أكثر من 6,500 وحدة استيطانية جديدة في القدس الشرقية، لا سيما في مستوطنات رمات شلومو، التلة الفرنسية، وجفعات هاماتوس. كما تسارعت محاولات إخلاء السكان الفلسطينيين، وبرز ذلك بوضوح في أحياء الشيخ جراح وبطن الهوى، حيث تم تسليم أكثر من 70 عائلة أوامر بالإخلاء.

وقد رصد مركز القدس للمساعدة القانونية بين أكتوبر 2023 وأكتوبر 2024 أكثر من 19 مشروع استيطاني جديد، منه ما هو لإنشاء مستوطنات جديدة (مثل مستوطنة القناة السفلى بين صور باهر وبيت صفافا، ومستوطنة جيفعات هاشكيد على أراضي بيت شرفات، وجيفعات هامطوس على أراضي بيت صفافا، ومستوطنة على أرض مطار قلنديا)، ومنها ما هو توسعة لمستوطنات (مثل مستوطنة هار حوما، ومستوطنة جيلو، ومستوطنة بسغات زئيف)، حيث بلغ عدد الوحدات الاستيطانية التي تمّ الموافقة عليها 19,287 وحدة استيطانية جديدة، تسطيع أن تستوعب ما يقارب 100 ألف مستوطن جديد على أراضي القدس الشرقية.[9]

هدم المنازل وتهجير الفلسطينيين في القدس الشرقية: شهدت القدس الشرقية تصاعدًا ملحوظًا في عمليات هدم المنازل والمنشآت الفلسطينية خلال العامين الأخيرين. وفقًا لتقرير لمكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (اوتشا)، سجلت المحافظة بين 23 تشرين الأول/أكتوبر 2023 و30 حزيران/يونيو 2025 حوالي 740 عملية هدم، أدت إلى تهجير 1,258 فلسطينيًا، نصفهم تقريبًا من الأطفال. شملت عمليات الهدم مساكن مأهولة منذ عقود وأخرى قيد الإنشاء، إضافة إلى منشآت تجارية وصناعية كانت مصدر دخل لعشرات الأسر المقدسية، وهو ما يفاقم تهديد الوجود الفلسطيني في المدينة المحتلة.

---

6 ورقة حقائق: التحديات التي تواجه المؤسسات الأهلية في القدس الشرقة، أيلول 2023، مركز القدس للمساعدة القانونية وحقوق الإنسان https://www.jlac.ps/public/files/file/fact%20sheets/Factsheet_NGOs_in_Jerusalem_AR.pdf

7 مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (OCHA) - تقارير الاستيطان 2025.

8 تقارير المؤسسات الحقوقية عن الشيخ جراح وسلوان، 2023-2025.

9 تقرير التوسع الاستيطاني في القدس الشرقية بين أكتوبر 2023 - أكتوبر 2024: المزيد من الضم الصامت، تشرين الثاني 2024، مركز القدس للمساعدة القانونية

https://www.jlac.ps/public/files/file/Publications/Reports/Settlement%20Expansion%20in%20East%20Jerusalem%20ARABIC.pdf

تواجه 243 أسرة فلسطينية في القدس الشرقية دعاوى إخلاء أمام المحاكم الإسرائيلية، من قبل منظمات استيطانية، وهو ما يهدد بتهجير أكثر من 1,000 شخص من بينهم أكثر من 460 طفلاً. تترك عمليات الاخلاء اثارها الاجتماعية والاقتصادية والنفسية على الأسر الفلسطينية. فعدا عن حرمان الأسرة من منزلها، الذي يعد مصدر أمنها المادي والاقتصادي، يتسبب ذلك في تعطيل سبل العيش وتراجع مستوى المعيشة وارتفاع معدلات الفقر. وتنهك الرسوم القانونية التي تتكبدها الأسر عند الدفاع عن قضاياها في المحاكم مواردها المالية المحدودة. عدا عن اثاره المدمره للأطفال10.

سحب الهويات والإبعاد القسري: تعد سياسة سحب الهويات احدى أدوات التهجير التي تنتهجها دولة الاحتلال بحق السكان الفلسطينيين في القدس. شهدت الفترة تصاعدًا في قرارات سحب هويات الإقامة الدائمة للفلسطينيين من أبناء القدس، خاصة الأسرى المحررين ونشطاء العمل المدني والسياسي، وذلك تحت ذرائع أمنية أو سياسية. ووفقًا لمركز معلومات وادي حلوة، تم سحب ما لا يقل عن 320 هوية إقامة منذ 7 أكتوبر وحتى منتصف العام 2025.

كما وأصدرت سلطات الاحتلال أوامر إبعاد إدارية بحق ما يزيد عن 500 فلسطيني عن المسجد الأقصى والبلدة القديمة، دون تهم واضحه او محاكمات عادلة، يجدد بعضها شهريا وبشكل تعسفي11.

- الإعدامات الميدانية: وفي انتهاك لحظر الحرمان التعسفي من الحق في الحياة، كما نصت عليه المادة 6 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، قامت مؤسسات حقوقية محلية ودولية برصد وتوثيق أكثر من 45 عملية إعدام ميداني نفذتها قوات الاحتلال الإسرائيلي بحق فلسطينيين في القدس،[12] وقعت معظم تلك العمليات في مناطق باب العامود وباب السلسلة، وذلك في انتهاك جسيم لحظر الاستخدام المفرط والممنهج وغير المتناسب للقوة. اذ أكدت تقارير تلك المؤسسات ومنها منظمة العفو الدولية أن الغالبية العظمى من الضحايا لم يشكلوا تهديدا فعليا عند إطلاق النار عليهم، وهو ما يؤكد انتهاك الحق في الحياة بشكل صارخ.

- الاعتقالات التعسفية: شهدت القدس تم منذ السابع من تشرين الأول/أكتوبر 2023 موجة اعتقالات تعسفية واسعة، حيث تم تسجيل أكثر من 2,100 حالة اعتقال خلال الفترة، بينها أكثر من 360 حالة اعتقال لقاصرين، و180 حالة اعتقال لنساء، من بينهن ناشطات ومدافعات عن حقوق الإنسان، وذلك بحسب بيانات نادي الأسير والحركة الدولية للدفاع عن الأطفال. تم ذلك من خلال حملات مداهمات ليلية، وعلى الحواجز العسكرية، وتعرض المعتقلين اثناء ذلك الى مختلف اشكال الاعتداءات أثناء التوقيف، وتم منعهم من لقاء المحامين والتواصل معهم، وتعرض الأطفال للحبس المنزلي، وتعرض المعتقلين لاشكال مختلفة من التعذيب والمعاملة القاسية والمهينة واللا إنسانية. وهو ما يمثل تضييقا منهجيا على الحريات العامة للسكان الفلسطينيين في المدينة. وانتهاكا للمواد رقم 9 و 14 المتعلقة بالحرية والأمن الشخصي وبشأن الحق في المحاكمة العادلة من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية.

---

10 مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (OCHA)، مستجدات الحاله الإنسانية رقم 328، الضفة الغربية، 2025. https://www.ochaopt.org/ar/content/humanitarian-situation-update-328-west-bank

11 مركز الميزان، 2025.

12 منظمة العفو الدولية، تقارير 2024-2025 عن الحق في الحياة في القدس.

- تصاعد اعتداءات المستوطنين

شهدت القدس تصاعدا خطيرا في اعتداءات المستوطنين بحق المواطنين الفلسطينيين وممتلكاتهم ومقدساتهم، والتي تمت تحت حماية قوات الاحتلال الإسرائيلي. خلال النصف الأول من العام 2025 رصدت اوتشا ما لا يقل عن (290) اعتداء اعتداء جسديا أو ماديا على فلسطينيين، تركزت في أحياء سلوان، الشيخ جراح، راس العمود، والعيساوية13. شملت تلك الاعتداءات: الضرب المبرح، رش غاز الفلفل، إطلاق نار، احراق ممتلكات، وتحريض ممنهج خلال مسيرات مسلحة تمت بحماية قوات الاحتلال، وهو ما يعزز سياسة الإفلات من العقاب.

تشير طبيعة تلك الاعتداءات إلى انتهاج المستوطنين لسياسة تهدف إلى فرض الهيمنة الاستيطانية على الفضاء العام في المدينة، عبر مجموعة من الاعمال التحريضية والاعتداءات المختلفة ومنها الاعتداءات الجسدية المباشرة، واستهداف الممتلكات وتخريبها بشكل متعمد، وتدنيس الأماكن المقدسة الإسلامية والمسيحية، وتنظيم طقوس تهويدية استفزازية في قلب المدينة.

- تهويد المدينة والاعتداء على المقدسات: سجل خلال الفترة أكثر من 2,700 اقتحام من قبل المستوطنين للمسجد الأقصى، وتم ذلك في ظل حماية مشددة من قبل شرطة وقوات الاحتلال14. ما يشكل انتهاكًا صارخًا للوضع التاريخي والقانوني القائم، ولقرارات اليونسكو التي أكدت الطابع الإسلامي للمسجد الأقصى/الحرم الشريف. كما سُجلت 14 حالة اعتداء على كنائس ومقابر مسيحية، وتواصلت الاعتداءات على مقبرة باب الرحمة الإسلامية في المدينة.

وفرضت سلطات الاحتلال خلال شهر رمضان في العام 2024 قيودًا مشددة واتخذت اجراءات عسكرية وامنية ممنهجة، اذ منعت آلاف المواطنين الفلسطينيين من الوصول إلى المسجد الأقصى لأداء الصلاة فيه.

ثالثا: انتهاك الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية

تعاني المدارس الفلسطينية في القدس الشرقية من تحديات كبيرة ناجمة عن سياسات الاحتلال، التي تفرض قيودًا على البنية التحتية التعليمية وحرية الوصول إلى المدارس والتنقل الى جامعات الضفة الغربية في انتهاك لاحكام المادة 13 من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للعام 1966. ووفقا لتقارير الأونروا للعام 2025 حول الوضع التعليمي في القدس الشرقية، هناك نقص حاد في الغرف الصفية في المدارس الفلسطينية يقدر بأكثر من 1300 غرفة، وهو ما له تداعياته السلبية على جودة العملية التعليمية نظرا لما يتسبب به من إلى اكتظاظ فصول الدراسة، زادت حدته بعد إغلاق 3 مدارس للاونروا في المحافظة .

كما أثرت الاعتقالات المتكررة للطلاب والمدرسين، والقيود على حرية الحركة بسبب الحواجز العسكرية، على استمرار العملية التعليمية وسلامة الطلبة. تتعرض المدارس الفلسطينية أيضاً لمحاولات تهويد المناهج وفرض

13 موجز حماية المدنيين، مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية (OCHA) ، 2025.

14 بيانات وزارة الاوقاف الإسلامية ، 2025.

المحتوى التعليمي الإسرائيلي، مما يُعد مساسًا بالهوية الوطنية الفلسطينية ويقلل من فرص الطلاب في تلقي تعليم يعكس ثقافتهم وهويتهم.

أما القطاع الصحي في القدس الشرقية فقد شهد تدهورًا واضحًا نتيجة لنقص الامدادات، اذ واجهت المستشفيات المقدسية أزمة تمويل خانقة أدت إلى تقليص خدماتها ورفض تحويلات طبية من الضفة الغربية. بالإضافة إلى القيود الإسرائيلية على التنقل التي تعيق وصول المرضى إلى المستشفيات في انتهاك للمادة 12 من لعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للعام 1966. ووفقًا لتقارير منظمة الصحة العالمية والمنظمات الحقوقية، يعاني النظام الصحي من نقص في الأدوية والمعدات، وارتفاع معدلات الرفض في تحويل المرضى من الضفة الغربية إلى المستشفيات في القدس، بسبب تراكم الديون والعقوبات الإسرائيلية. تفاقمت هذه الأزمات مع استمرار الاعتقالات التعسفية والإعدامات الميدانية التي تزيد من الضغط على المستشفيات، بالإضافة إلى استهداف المنشآت الصحية واقتحامها أثناء المواجهات.

من جهة أخرى، تسببت القيود الأمنية وسياسات الحصار والإغلاق المتكرره من قبل سلطات الاحتلال، بالإضافة إلى الحواجز العسكرية ونقاط التفتيش أثراً كارثياً على الاقتصاد الفلسطيني في القدس الشرقية. فقد ارتفعت معدلات البطالة إلى 31% بين الشباب، مع تراجع كبير في فرص العمل المتاحة لهم في القطاعات الرئيسية مثل التجارة والبناء والخدمات.

وفقًا لتقارير "هيومن رايتس ووتش" و"مركز القدس للمساعدة القانونية"، تم إغلاق العديد من المؤسسات الاقتصادية، وأُجبرت عشرات الأسر على فقدان مصادر دخلها بسبب عمليات الهدم واعتداءات المستوطنين، مما أدى إلى ارتفاع معدلات الفقر والتشرد. يضاف إلى ذلك، أدى قيام سلطات الاحتلال برفض ما يزيد عن 85% من طلبات البناء المقدمة من قبل الفلسطينيين خلال العام 2024، الى تفاقم أزمة السكن وتعزيز تهجير السكان واعاقة نمو الاقتصاد المحلي.

رابعا: التشريعات الإسرائيلية العنصرية وتأثيرها على المقدسيين (2023 - منتصف 2025)

جاء في المادة رقم 1 (ج) من قانون الدولة القومية لليهود في إسرائيل للعام 1988 ان "القدس الكاملة والموحدة هي عاصمة إسرائيل"، وهو ما يشكل أساسا قانونيا للتمييز. خلال الفترة الممتدة من تشرين الأول/ أكتوبر 2023 وحتى منتصف 2025، نشطت الكنيست الإسرائيلي وشهدت تصعيدا في إصدار وتطبيق تشريعات إسرائيلية ذات طابع عنصري تستهدف الفلسطينيين بشكل مباشر، وذلك لتعزيز السيطرة الإسرائيلية وتقييد الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية للفلسطينيين في المدينة. وفيما يلي أبرز القوانين ومشاريع القوانين التي تم نقاشها:

1- قانون فرض الإقامة المؤقتة: أصدر الكنيست الإسرائيلي خلال العام 2024 تعديلات على قانون الإقامة المؤقتة في القدس، مما سمح بسحب هويات الإقامة الدائمة بشكل أكثر سهولة وتعسفًا، خاصة من الأسرى المحررين والنشطاء الفلسطينيين، بناءً على مزاعم أمنية غامضة دون ضمانات قضائية حقيقية. أدى ذلك إلى سحب عشرات الهويات، مما حرم أصحابها من حق الإقامة والخدمات الأساسية، ومهد الطريق لابعادهم قسريا عن المدينة.

2- قانون مكافحة "التحريض" والحقوق المدنية: شددت السلطات الإسرائيلية في العامين 2024 و2025 قوانين مكافحة "التحريض" لتشمل أنشطة ثقافية وسياسية فلسطينية، مما سمح بإغلاق مؤسسات ثقافية ومدنية فلسطينية، ومنع الفعاليات والأنشطة التعليمية التي تعزز الهوية الوطنية الفلسطينية. استُخدم هذا القانون بشكل تعسفي ضد مدافعي حقوق الإنسان والناشطات، وأدى إلى تضييق الحريات العامة في القدس الشرقية. وفي انتهاك للمادة 15 من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للعام 1966، تم خلال الفترة إغلاق 35 مؤسسة ثقافية ومدنية فلسطينية بذريعة التحريض أو عدم الترخيص.

3- قانون البناء والتنظيم التمييزي: واصلت دولة الاحتلال استخدام قوانين التخطيط والبناء بشكل تمييزي بحق الفلسطينيين، حيث تم رفض أكثر من 85% من طلبات البناء المقدمة منهم خلال العام 2024. كما فرضت غرامات وعقوبات مالية باهظة على من يبني دون ترخيص، رغم صعوبة الحصول على التراخيص، مما دفع إلى هدم المئات من المنازل والمنشآت الفلسطينية بل ارغام معظمهم على هدم بيوتهم التي بنوها بالعرق والدموع بأيديه.

4- قانون القومية وتطبيقه في القدس الشرقية: رغم إقرار قانون القومية في العام 2018، إلا أن تطبيقه في الفترة الأخيرة شهد تصعيدًا كبيرًا في القدس الشرقية. حيث يتم استخدامه لتبرير ممارسات التمييز الديمغرافي والثقافي، وتعزيز فكرة أن القدس "عاصمة الشعب اليهودي" فقط، مما يقوض حق الفلسطينيين في المشاركة السياسية والتمتع بحقوقهم المدنية.

5- توسيع صلاحيات الأجهزة الأمنية: اعطيت الأجهزة الأمنية الإسرائيلية خلال هذه الفترة، صلاحيات واسعة للتفتيش والاعتقال دون محاكمة عادلة، وتطبيق قوانين الطوارئ بحجة الأمن، مما ساهم في تصاعد الاعتقالات التعسفية والاحتجاز الإداري ضد الفلسطينيين في القدس الشرقية.**منع لم شمل العائلات الفلسطينية: مشروع قانون لمنع لم شمل العائلات الفلسطينية من قانون طوارئ مؤقت الى قانون دائم وثابت، ويحرم العائلات الفلسطينية التي أحد الوالدين من الضفة الغربية أو قطاع غزة من لم شملها بعائلاتها. بحيث إذا كان أحد الوالدين من المنطقة الممنوعة، لا يحقّ له ولأبنائه، الحصول على مواطنة، أو إقامة دائمة في إسرائيل، بما يشمل الحرمان من ترخيص العمل في إسرائيل، او الحصول على رخصة سياقة. مس هذا القانون بآلاف العائلات الفلسطينية، نسبة كبير منها في القدس المحتلة نظرا للتشابك العائلي مع الضفة الغربية بشكل خاص.15**

15 مشروع قانون لجعل قانون منع لم شمل العائلات الفلسطينية من قانون طوارئ مؤقت الى قانون ثابت، 18 كانون الأول/ديسمبر 2024، المركز الفلسطيني للدراسات الاسرائيلية "مدار"، 2024/12/24، على الموقع الالكتروني:https://www.madarcenter.org/

6- أقرت الهيئة العامة للكنيست بتاريخ 25 كانون الأول/ديسمبر 2024، بالقراءة التمهيدية، وباغلبية الأصوات مشروعي قانونين يمنعان خريجي معاهد التعليم العالي الفلسطينية، في الضفة الغربية، من العمل في جهاز التعليم الإسرائيلي بكافة مراحله. ويسري على من قطع شوطا كبيرا في تعليمه حتى سن القانون نهائيا. باعتبار ان الدراسة في هذه المؤسسات تشتمل على محتوى معاد للسامية وتلقين عقائدي يهدف إلى إنكار وجود دولة الاحتلال والتحريض ضدها.16 وهو ما يمس بالمقدسيين من خريجي تلك المعاهد والجامعات وبحقهم في العمل.

7- مقترح قانون القدس الكبرى: كان من المقرر أن يتم تقديم مقترح قانون "القدس الكبرى" في آذار 2025، وتمّ تأجيله للدورة الصيفية، والذي يسعى إلى ضمّ 3 تكتلات استيطانية تحتوي على 14 مستوطنة حول مدينة القدس، مما سوف يُعزز السيطرة الإسرائيلية، ويزيد عدد السكان بأكثر من 180 ألف مستوطن يهودي، كما يجعل 86% من مساحة القدس مقام على أراضي محتلة عام 171967، مما يتناقد مالمادة 49 من اتفاقية جينيف الرابعة التي تمنع نقل سكان الدولة المُحتلَّة إلى المناطق التي احتلّتها.

بالإضافة الى إقرار قانون يحظر عمل ونشاط وتواجد لوكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين، الأونروا، في "إسرائيل"، وفي كافة المناطق الواقعة تحت سيطرتها، بمعنى الضفة الغربية بما فيها القدس، وقطاع غزة.

أدت هذه التشريعات العنصرية إلى زيادة حدة التمييز وانتهاك حقوق الفلسطينيين في القدس الشرقية على مختلف الأصعدة، من خلال عملها على تقليص الحريات المدنية والسياسية، وقمع النشاط المدني والثقافي. تفاقم أزمة السكن والتهجير القسري عبر هدم المنازل ورفض تراخيص البناء. كما وساهمت في تعميق حالة الانقسام والتفكك الاجتماعي بفعل الإبعاد الإداري وسحب الهويات، ما انعكس سلبا على الحياة اليومية للمقدسيين وأمنهم وأمانهم.

من جهة أخرى، في الوقت الذي تحظر فيها المادة (49) من اتفاقية جنيف الرابعة للعام (1949) على دولة الاحتلال نقل سكانها المدنيين إلى الأراضي التي تحتلها. وتأكيد قرار مجلس الأمن رقم 2334 للعام (2016) على أن جميع الأنشطة الاستيطانية في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، غير قانونية وتشكل انتهاكًا صارخًا بموجب القانون الدولي. وإدانة قرار مجلس الأمن رقم 478 للعام (1980) لضمّ القدس وتأكيده على بطلان "القانون الأساسي" الإسرائيلي بشأنها. وتأكيد الرأي الاستشاري لمحكمة العدل الدولية (2004) بشأن الجدار أن إقامة الجدار وتوسيع المستوطنات في القدس الشرقية ومحيطها يعد غير قانوني ويمس بحق الفلسطينيين في تقرير مصيرهم.

أعلن وزير المالية الإسرائيلي بتسلئيل سموتريتش، في أغسطس 2025، موافقته على بناء آلاف الوحدات الاستيطانية في منطقة E1 شرق القدس المحتلة، بما يهدد إمكانية إقامة دولة فلسطينية متصلة ويقسم الضفة الغربية إلى مناطق معزولة . ويُعدّ مخطط E1، الذي صادقت عليه حكومة الاحتلال عام 1999، جزءًا من مشروع

16 بالقراءة التمهيدية مشروعي قانونين يمنعان خريجي معاهد التعليم في الضفة من العمل في جهاز التعليم الإسرائيلي، المركز الفلسطيني للدراسات الاسرائيلية "مدار"، 2024/12/24، على الموقع الالكتروني:https://www.madarcenter.org/

17 ورقة حقائق صاجرة عن مركز القدس للمساعدة القانونية وحقوق الإنسان،
https://www.jlac.ps/public/files/image/factsheets/The%20Jerusalem%20Metropolitan.pdf

القدس الكبرى لتوسيع حدود القدس وضم تكتل مستعمرة معاليه أدوميم، وربط المستوطنات بالقدس الشرقية وأراضي 1948، بما يعزل التجمعات الفلسطينية عن المدينة) .18

وتشمل خطط البناء ضمن E1 إنشاء حي استيطاني جديد "مفسيرت أدوميم" يضم أكثر من 3,000 وحدة سكنية، ومدينة ملاهٍ على مساحة 800 دونم تضم متنزهًا وبحيرة صناعية وملاعب رياضية وفنادق، بهدف ربط القدس الشرقية بمستوطنات غور الأردن، ما يزيد من عزل القدس الشرقية عن الضفة الغربية ويقيّد وصول الفلسطينيين إلى أراضيهم الخاصة.

18 موقع الجزيره 2025/8/20.

خاتمة

لم تكن انتهاكات وسياسات الاحتلال التعسفية في القدس في الشرقية منذ 7 أكتوبر 2023 وحتى منتصف 2025 مجرد أحداث معزولة، بل كانت جزء من تصاعد سياسة ممنهجة هدفت إلى تقويض الوجود الفلسطيني فيها وتغيير طابعها القانوني والديمغرافي والديني.

إن تصعيد هذه السياسات، في سياق العدوان الحربي على قطاع غزة، وبدء العدوان على الضفة الغربية وتصعيد الاستيطان واعتداءات المستوطنين فيها، يؤكد ترابط مكونات المشروع الاستيطاني لدولة الاحتلال الاسرائيلي، الذي يستهدف السيطرة على الأرض والسكان في فلسطين المحتلة، وهو ما يشكل تحديًا جسيمًا للقانون الدولي والذي يتطلب استجابة حازمة من المجتمع الدولي ويفرض عليه احترام مسؤولياته القانونية والأخلاقية بموجب الاتفاقيات وقرارات الشرعية الدولية التي توجب الوقوف امام تلك الانتهاكات وتلزم دولة الاحتلال باحترام القرارات الدولية ووقف تلك الانتهاكات وضمان المساءلة وإنفاذ قرارات الشرعية الدولية المتعلقة بالقدس.

توصيات

1. مطالبة مجلس الأمن الدولي والجمعية العامة للأمم المتحدة بتفعيل قراراتها المتعلقة بوضع القدس المحتلة، وخصوصًا القرارين 2334 و478، والضغط على إسرائيل لوقف جميع الأنشطة الاستيطانية والانتهاكات المرتكبة في المدينة.
2. تفعيل الآليات الدولية للمساءلة ودعوة المحكمة الجنائية الدولية إلى تسريع إجراءات التحقيق في جرائم الحرب المرتكبة في القدس الشرقية، بما يشمل التهجير القسري، والإعدامات الميدانية، والاستيطان، وسحب الهويات.
3. حث المجتمع الدولي، بما في ذلك الاتحاد الأوروبي والدول الأطراف في اتفاقيات جنيف الوفاء بالتزاماتها القانونية لضمان احترام الاتفاقيات، والعمل على وضع حد للسياسات الاستعمارية الإسرائيلية في المدينة. وفرض عقوبات سياسية واقتصادية فعالة على إسرائيل ما لم تلتزم بالقانون الدولي.
4. ضمان حماية المدنيين الفلسطينيين في القدس الشرقية، بما في ذلك المدافعين عن حقوق الإنسان والعائلات المهددة بالإخلاء القسري، من خلال إرسال بعثات مراقبة دولية وتوثيق مستمر للانتهاكات. ودعوة اللجنة الدولية للصليب الأحمر إلى تقديم الحماية للفلسطينيين في المدينة.
5. دعم المؤسسات الفلسطينية في القدس، لا سيما الصحية والتعليمية والثقافية، ماليًا وتقنيًا، لمواجهة محاولات التهويد والإغلاق وتقييد حرية العمل.
6. ضمان مساءلة الأفراد والمؤسسات الإسرائيلية المتورطة في الانتهاكات الجسيمة من خلال تفعيل الولاية القضائية العالمية وتقديم دعاوى في المحاكم الوطنية.
7. دعوة مجلس حقوق الانسان الى إرسال بعثة مراقبة دولية مستقلة إلى القدس الشرقية لتوثيق الانتهاكات وتقديم تقارير دورية لمجلس حقوق الإنسان.
8. دعوة السلطة الفلسطينية الى دعم صمود السكان الفلسطينيين في القدس من خلال تمويل الخدمات الصحية والتعليمية والمؤسسات المدنية الفلسطينية.

9. السلطة الفلسطينية الى دعم الجهود القانونية والحقوقية الرامية إلى مساءلة الاحتلال أمام المحاكم الوطنية والدولية
10. فضح سياسات التهويد والتمييز العنصري في المحافل الدولية، وتكثيف الضغط الإعلامي والسياسي لوقف التطهير العرقي في المدينة.
11. دعوة المجتمع الدولي الى تفعيل حظر المنتجات والخدمات المرتبطة بالمستوطنات، وفقًا لمبادئ الأمم المتحدة التوجيهية بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان.

قائمة المراجع

- تقرير مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية(OCHA) ، تقارير 2023–2025.
- منظمة العفو الدولية، تقارير الانتهاكات في القدس 2024–2025.
- نادي الأسير الفلسطيني – قاعدة بيانات الاعتقالات 2023–2025.
- الحركة العالمية للدفاع عن الأطفال – فرع فلسطين.
- الأونروا، تقارير قطاع التعليم 2024.
- بيانات وتقارير محافظة القدس – الاعتداءات على المقدسيين 2024–2025.
- مركز القدس للمساعدة القانونية وحقوق الإنسان.
- المركز الفلسطيني للدراسات الاسرائيلية "مدار".
- مركز معلومات وادي حلوة – تقرير نصف سنوي، يونيو 2025.
- تقارير مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان للأمم المتحدة 2024-2025.
- أوتشا، موجز حماية المدنيين، مارس – مايو 2025.
- دائرة الأوقاف الإسلامية – القدس.
- شبكة مستشفيات القدس الشرقية، بيان أبريل 2025.
- هيومن رايتس ووتش، تقرير حرية التنقل، 2025.

- تقارير منظمة العفو الدولية وهيومن رايتس ووتش بشأن التشريعات الإسرائيلية والتمييز في القدس.
- تقارير مركز المعلومات الفلسطيني .